الإسلاميّة، حيث أنهم طبقوا القرآن على أرائهم ولم يفسروا القرآن بحسب الأصول والضوابط الصحيحة للتفسير"(1).

وإن كان المصدر العقلي في التفسير يعتمد على الإشارة والرمز مع عدم نفي المراد الظاهري، فقد قال السيوطي عنه نقلاً عن التفتازاني في شرحه أنّه قال سميت الملاحدة باطنية لا دعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان باطنية لا يعرفها إلاّ المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية، قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها، وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان، ومحض العرفان"(2).

وإن كان المصدر العقلي في التفسير يعتمد على الإشارة والرمز مع نفي المراد الظاهري فهو من تفاسير الباطنية "الّذين خرجوا بافتراءاتهم على ظواهر الشريعة الحقة وأرادوا بتأويلاتهم هدم الشريعة القويمة"(3)، وقد قال عنهم الغزالي في كتاب فضائح الباطنية "لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق زخرفوها واستفادوا أبطال معاني الشرع، وكل ما ورد من الظواهر في التكاليف والحشر، والنشر والأمور الإلهية فكلها أمثلة ورموز إلى بواطن"(4).

"وعلى كلّ حال فإن التفسير بالرأي الذي يدخل تحته أكثر ما تقدم من التفسير بالعقل الذي أجمع الفريقان على منعه تبعاً للأثر المتظافر عن النبي (صلى ا عليه وآله) حيث قال: "اتقوا الحديث إلاّ ما علمتم، فمن كذب علي

---

1 ـ تراجع مقدمة تفسير الميزان ـ العلامة الطباطبائي ـ ج1.

2 ـ الإتقان ـ السيوطي ـ ج 4 ـ ص 224.

3 ـ الطباطبائي ومنهجه ـ علي الاوسي ـ ص 109.

4 ـ نقلا عن فضائح الباطنية ـ تحقيق عبد الرحمن بدوى ـ ص 55.